

«السكنية»: بدء أعمال حفر وتمديد كابلات القسائم في «توسعة الوفرة»

6



لا يمكن تجاهل ضرورة استفادة الشباب الكويتي بطريقة عادلة من الصندوق

الحريص يحذر وزير التجارة من استمرار مخالفات تطبيق قانون صندوق المشروعات الصغيرة



مبارك الحريص

حذر النائب مبارك الحريص وزير التجارة خالد الروضان من استمرار المخالفات والإختلالات المصاحبة لتنفيذ قانون الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناقضة لغاية إقراره بدعم الشباب الكويتي وتوجيهه للعمل الحر وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى لا تلاحقه أي مسؤولية سياسية بهذا الشأن، داعياً الروضان لإصلاح إختلالات الصندوق الواضحة والتي أجهضت طموحات وتطلعات الكثير من الشباب .

وقال الحريص في تصريح صحفي «على وزير التجارة معالجة إختلالات تنفيذ الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أقرب وقت ممكن حتى يستفيد الشباب من الميزانية المرصودة لهذا الصندوق، لافتاً إلى أنه تقدم باستجواب المجلس الماضي لوزير التجارة السابق حول هذه القضية وعلى وزير التجارة الحالي أن يعي أن استفادة الشباب الكويتي بطريقة عادلة من هذا الصندوق تعد أولى الأولويات التي لا يمكن تجاهلها أو التهاون بها .

دعا إلى مراعاة الجوانب الشرعية

الشاهين: يجب الانتباه قبل دمج «بيتك» و«الأهلي المتحد» كي لا نتعرض لعقوبات أميركية أو أممية



أسامة الشاهين

ربيع سكر

قال النائب أسامة الشاهين: إن صفقة دمج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد أن تمت فهي تشكل اصولا مالية تصل إلى 90 مليار دولار.

وتابع الشاهين في مؤتمره الصحفي: لا بد من الشفافية وحماية صغار المستثمرين في دمج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد.

وقال الشاهين: لا بد من مراعاة الجوانب الشرعية في صفقة دمج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد كي لا نتعرض لعقوبات أميركية أو أممية.

بعد أن أفنوا حياتهم في العمل العسكري وكان لهم دور ملموس في حفظ الأمن داخل البلاد عسكري يقترح منح ضباط الشرطة من الرتب العليا المتقاعدین مكافأة استحقاق بقيمة راتب سنة ونصف السنة

الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) والإدارة العامة للإطفاء، وقامت وزارة الدفاع، الداخلية بصرف مكافأة الاستحقاق لضباط من الرتب العليا على أساس راتب 6 أشهر فقط وليس على أساس راتب سنة ونصف السنة بسبب أن خدمتهم 20 سنة وأقل من 25 سنة، بالرغم من وزارة الداخلية صرفت مكافأة الاستحقاق لضباط الصنف المتقاعدين الذين خدموا 20 سنة وأقل من 25 سنة بواقع راتب سنة ونصف السنة، ونظراً لأن معاشات الضباط ومعاشاتهم التقاعدية بعد خدمتهم الطويلة لا تعينهم على مواجهة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ولا تفي بالمتطلبات المعيشية ولا تساهل في الزيادات المطردة والمسرعة لتكاليف وأعباء الحياة، وتحقيقاً للصحة العامة والعدالة الاجتماعية ورفعاً للظلم والضرر الذي وقع عليهم وعلى أسرهم، ولتصحيح ذلك الوضع بتحقيق المساواة بين العسكريين المتقاعدين أقدم بالاقترح بقانون الذي ينص في مادته الأولى على أن يمنح الضباط بوزارة الداخلية من الرتب العليا (عقيد وعبد) المتقاعدين، خلال الفترة من 2009/12/31 إلى 2008/4/28 مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة ونصف السنة، وكذلك كل من انتهت خدمته بالوفاة أو التقاعد الطبي خلال الفترة المذكورة.

ونصت المادة الثانية على أن تتحمل وزارة الداخلية دفع مكافأة الاستحقاق للمتقاعدين بالجهاز العسكرية الثلاث



عسكر العنزى

تقدم النائب عسكر العنزى باقتراح بقانون بشأن منح مكافأة استحقاق للعسكريين المتقاعدين بوزارة الداخلية لانصاف شريحة ضباط الشرطة من الرتب العليا الذين تقاعدوا بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم 2008/495/2008 وحصولا على مكافأة استحقاق بواقع راتب 6 أشهر فقط بينما هم يستحقون مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة ونصف السنة أسوة بضباط الصنف المتقاعدين الذين حصلوا على مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة ونصف السنة.

ونص الاقتراح: المادة الأولى: يمنح الضباط بوزارة الداخلية من الرتب العليا (عقيد وعبد) المتقاعدين، خلال الفترة من 2009/12/31 إلى 2008/4/28 مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة ونصف السنة، وكذلك كل من انتهت خدمته بالوفاة أو التقاعد الطبي خلال الفترة المذكورة.

المادة الثانية: تتحمل وزارة الداخلية دفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين بأحكام هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن منح مكافأة استحقاق للعسكريين المتقاعدين بوزارة الداخلية: أن الضباط بوزارة الداخلية من الرتب العليا (عقيد وعبد) المتقاعدين، خلال الفترة من 2009/12/31 إلى 2008/4/28 قد أفنوا حياتهم في العمل العسكري وكان لهم دور ملموس في حفظ الأمن داخل البلاد فضلاً

خلال فترة زيارة صاحب السمو الامير التاريخية للصين وسبب إحراج للبلدين: الحجرف: الوزير الروضان يطلب من سفيرنا بالصين التدخل لمنح تأشيرة «لبناني» بشكل عاجل



مبارك الحجرف

استغلال المنصب حصلت في امور لا يمكن استيعابها عندما تصل الى احراج حكومات وعلاقات بين بلدين، فهو خلال زيارة سمو الامير الى بكين والتي وصفت بانها تاريخية لم يستطع أن يتعاظم مع هذه الزيارة بشئ من المسؤولية وأستخدم موقعه في امور خارجية عن المألوف.

وقال الحجرف: هل يعلم الوزير الروضان عن انتماء اللبناني السياسي لحزب الله أو غيره قبل أن يدعوه لاجتماع مفصلي بين بلدين

وتابع الحجرف: الوزير الروضان يستعين بخبرات أجنبية ويهمش الشباب الكويتي وهو معني بدعم الشباب وتنمية خبراتهم

وقال الحجرف: استخدام السلطة وأجرح الخارجية الصينية لمنح تأشيرة خلال 24 يعتبر تصرف غير مسؤول !!

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً الى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان قال فيه: هل فتمتم بالاستعانة بسفير الكويت في الصين لاستخراج فيزا سريعة لاحد الأشخاص «لبناني» بشكل عاجل لحضور اجتماع رسمي بين الكويت والصين؟

وتابع الحجرف للروضان: هل جرت العادة والبروتوكولات السياسية حضور شخصيات غير كويتية ولأعلى مستوى بحجم زيارة سمو الامير وان وجدت ماهي الاسباب وتحت أي مسمي؟

وقال الحجرف: مستمر في إعداد المادة التي تكشف الحس المهني والسياسي لدى الوزير الروضان واستغلاله للمنصب بشكل مريب فتصور بعض الوزراء بانهم خارج المسألة أو استمطاعوا أن يحسموا أنفسهم من خلال بعض التفتنذين هو شعور خاطئ واضاف الحجرف: تجاوزات الروضان

لجنة الميزانيات تؤكد على ضرورة الحد من احتفاظ بعض الجهات الحكومية بأرباحها عبد الصمد: ارتفاع الديون المستحقة للحكومة إلى 2 مليار دينار نتيجة تراخي تحصيلها



اجتماع سابق للجنة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد: لجنة الميزانيات تؤكد على ضرورة حسم الحسابات الختامية والتي سبق أن رفضتها اللجنة والمجلس البالغ عددها 65 لبعض المآخذ الفنية والمحاسبية والتي أعادتها بدورها الحكومة دون اتخاذ أي إجراءات تصحيحية لتتراكم على جدول أعمال اللجنة وتابع عبد الصمد: لجنة الميزانيات تشدد على ضرورة تعديل ميزانيات بعض الجهات الحكومية من مستقلة إلى ملحقه والعكس صحيح كون أعمالها لا تتناسب مع طبيعة ميزانياتها. واضاف عبد الصمد: لجنة الميزانيات تؤكد على ضرورة

في سؤال إلى وزير المالية الدلال: هل قرار «الكويتية» بحل مجلس إدارة «كاسكو» تم بعد التحقيق القانوني أم لا؟

كاسكو، ونظراً للملكية المباشرة والكبيرة لشركة الخطوط الجوية الكويتية في الشركة الكويتية لخدمات الطيران، وبقاء على ما سبق، لذا يرجى إعادتي وتزويدي بالآتي:

- هل قرار مجلس إدارة الشركة الجوية الكويتية بحل مجلس إدارة كاسكو، وتم بعد التحقيق القانوني بشأن ممارسات مخالفة للقانون تمت في الشركة الكويتية لخدمات الطيران ، وما هي إجراءات مجالس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الحالي ومبرراته وإذا تم تحقيق مسبق في الموضوع من عدمه .
- ما هي الأسباب الحقيقية المتعلقة بالمبنية على معلومات وأدلة تتعلق بوجود شبهة فساد مخالفة للقوانين الخاص

الحد من احتفاظ بعض الجهات الحكومية بأرباحها وتحويلها لاحتياطي العام ومحاولة إيجاد آلية لاستثمار تلك الأرباح في اختصاص الجهة نفسها. وقال عبد الصمد: لا بد من معالجة تضخم حساب العهد وضبط سقف الميزانية وتحصيل الديون المستحقة للحكومة وتضخم أرصدها نحو 2 مليار دينار، نتيجة تراخي بعض الجهات في تحصيل تلك المبالغ

طالب هيئة الاتصالات بالاستيقاظ والانتباه للتطبيقات التي تحت على الرذيلة هايف: من يوافق على إحالة «سجن النواب» إلى «الدستورية» فهذا يعني إسقاط العضوية

وقال هايف: اتحدى صالح الفضالة ان يكشف اي مستند يخص ما جنسيات البدون وتابع هايف: رئيس الوزراء مسؤول امامنا ان تم التجديد لصالح الفضالة بعد هذا التاريخ من ظلم البدون ورئيس الحكومة ووزير الداخلية مسؤولان عن استمرار مشكلة البدون وضرورة حسمها واضاف هايف: لالسف الفضالة يمتن على البدون بأنه يدفن الموتى منهم علما ان هذا واجب شرعي لا ممة فيه وزاد هايف: يجب ان يفى وزير الداخلية بتعهداته تشكيل لجنة زارية للتدقيق على القيود الامنية والمعلومات التي يدعيها جهاز البدون وقال هايف: الاخ الفضالة انهي مشكلة البدون بمؤشرات فقط بلا اي مستندات حقيقية وتابع هايف: الحكومة الآن اما تمشي على طريقة الفضالة الظالمة او انها تضع الرجل المنصف في هذا الجهاز وسيكون لنا موقف من أي خطوة تتخذها وقال هايف: لا تلواموا البدون اذا تظاهروا... وكثر الله خيرهم ان دينهم واخلاقهم منعتم من ارتكاب الجرائم وقال هايف لصالح الفضالة: تعال الى تبهاء حيث يعيش البدون وشوف بنفسك اوضاعهم... وشلون تطالبهم بوثائق وانت من قادر في الجهاز تطلعها



محمد هايف

ربيع سكر

قال النائب محمد هايف: تواجهنا قضايا ساخنة بداية دور الانعقاد المقبل كالجنسي المسجوبة التي عدونا انها ستحسم خلال اسبوعين، واضاف هايف: من القضايا الساخنة سجن النواب وقضية العفو وانا سمعت من وزراء عن احالة هذا الملف الى المحكمة الدستورية ومن يوافق على الاحالة فهذا يعني اسقاط العضوية

وتابع هايف في مؤتمره الصحفي: المنادون بما يسمى الحرية المطلقة بلغوا حد تأييد وجود الصنف في المنازل بزعم الحرية وهذا مناف للشرعية

وقال هايف: نشيد بدور لجنة تقييم الكتب التي حظرت نشر وتوزيع كتب الاحاد والفساد

واضاف هايف: لنعد الى شرع الله ونحتكم للكتاب والسنة فلا يمكن ان يتحدر الانسان من عبودية الله الى عبودية الهوى والنفس

وزاد هايف: هيئة الاتصالات واجهها حماية المجتمع فهناك مواقع وتطبيقات تدعو علانية للفساد والدعارة

وقال هايف: ما ذكره رئيس جهاز البدون صالح الفضالة اخيرا في لقاء تلفزيوني غير صحيح جملة وتفصيلا وهو كان متناقضا ولم يقل الحقيقة وتابع هايف: الاخ صالح الفضالة

مسؤول عن مشاكل البدون الانسانية وحتى تاخر زواج عند اخواتنا من البدون هو مسؤول عن هذه العنوسة

وقال هايف لصالح الفضالة: لست ولي أمر البدون فولي الامر هو فقط سمو الامير وانت تخالف قوانين الدولة

واضاف هايف: الاخ الفضالة زاد في تعقيد قضية البدون التي ابعد الحدود ولسان حاله يقول«لا توظفوا البدون» بسبب الشروط المعقدة